



سوق في قلب مدينة
لاغوس، نيجيريا

أفريقيا تتكاتف

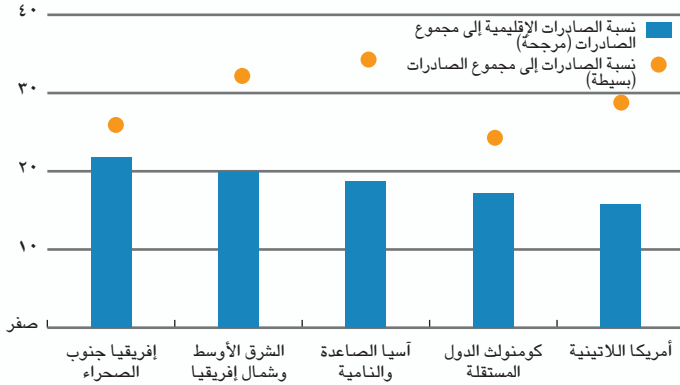
إفريقيا جنوب الصحراء تزداد تكاملا فيما بينها –
وهو ما سيدعم النمو، لكنه لا يخلو من المخاطر
فرانسيسكو أريزالا، ماثيو بيلون، مارغو ماكدونالد

بينما تهيمن تهديدات الحروب التجارية على المحادثات الدولية الجارية بشأن التجارة، تتحرك القارة الإفريقية في الاتجاه المعاكس. فبعد عامين من المفاوضات، قام ممثلو عدد كبير من البلدان الإفريقية المجتمعة في كيغالي بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ٢١ مارس ٢٠١٨، وذلك أثناء قمة استثنائية عقدها الاتحاد الإفريقي. فهل هذه الاتفاقية محاولة لمعالجة التكامل الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة ولا يزال تحقيقه معلقا؟ أم أنها جزء من تكامل إقليمي سريع ومطرود؟
بالنظر إلى مجموعة كبيرة من الروابط المتنامية عبر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبالأستناد إلى إحصاءات

التكامل البيئي الإقليمي

مستوى التكامل في إفريقيا جنوب الصحراء يماثل نظيره في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مستوى العالم.

(الصادرات الإقليمية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات)



المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات ووجهة التجارة، صندوق النقد الدولي؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الصاعدة والاقتصادات النامية في العالم، يليها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا الصاعدة والنامية.

ويعزى هذا التكامل المتزايد في العقود الأخيرة إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في المنطقة مقارنة بالنمو في العالم، وما أجزته المنطقة من خفض للرسوم الجمركية، وتقوية للمؤسسات والسياسات. وعلى الرغم من أن الاتجاه العام كان مواتيا عبر الفترات الزمنية، فإن التجارة البيئية الإقليمية لا تزال منخفضة نسبيا مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، ولا تزال بيئة الأعمال حافلة بالتحديات.

وقد ساعد النمو في إفريقيا جنوب الصحراء في سعيها لزيادة التكامل، ولكن التكامل ذاته أثمر تداعيات مهمة على صعيد النمو. فأبحاثنا تخلص إلى أن زيادة معدل النمو المرجح بالصادرات لدى البلدان الشريكة داخل المنطقة بمقدار

التجارة الثنائية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تشير أعمالنا البحثية الأخيرة إلى الخيار الثاني. فهي تقدم أساسا تثبت أن شبه القارة أصبحت أكثر تكاملا اليوم مما كانت عليه في الماضي. وقد يعتبر هذا مفاجأة للبعض، لكن مستوى التكامل في إفريقيا جنوب الصحراء يمكن مقارنته فعليا بنظيره في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة الأخرى على مستوى العالم (انظر الرسم البياني ١).

ويعتبر توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدان بادرة للتنمية تستحق الترحيب ودافعا واعدا للنمو المستقبلي، لكنه يستحضر أيضا تحديات يتعين مواجهتها. ذلك أن زيادة الروابط المتبادلة يمكن أن تجعل كل بلد معرضا للظروف التي تصادف البلدان الأخرى، إيجابية كانت أم سلبية.

فعلى الجانب الإيجابي، يؤدي توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدان إلى نتائج تتعلق بالنمو حين تقوم الاقتصادات الكبرى سريعة النمو بجذب الاقتصادات الأخرى إلى مسار النمو السريع. وعلى الجانب السلبي، يمكن أن تؤدي زيادة الترابط إلى تعريض الاقتصادات الصغيرة لما يمر به شركاؤها من ركود. وقد ثبتت صحة هذه الاستنتاجات بالوقائع: فبعد قرابة عقدين من النشاط الاقتصادي القوي، تعرضت إفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠١٥ للأثر السلبي المترتب على التكامل. ففي ذلك العام، تباطأ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء على نحو لم يشهده منذ أكثر من ٢٠ عاما، تأثرا بانهيار أسعار السلع الأولية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في نيجيريا وجنوب إفريقيا، أكبر اقتصادين في المنطقة.

غير أن الظروف تتغير، وقد بدأ النمو يتعافى منذ عام ٢٠١٧، مستفيدا من البيئة الخارجية الأكثر إيجابية. ورغم ذلك، فإن التعافي متفاوت، وليس من الواضح مدى استمرار تأثير بقية البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء ببطء التعافي

زيادة الروابط المتبادلة يمكن أن تجعل كل بلد معرضا للظروف التي تصادف البلدان الأخرى، إيجابية كانت أم سلبية.

٥ نقاط مئوية يرتبط بزيادة متوسطة قدرها ٠,٥٪ في نمو أي بلد اعتمادي من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المثير للاهتمام، واتساقاً مع الحصص المماثلة التي تحظى بها المنطقة من التجارة البيئية الإقليمية، نجد أن التداعيات التي تنتقل عبر قناة التجارة تبدو مشابهة لنظيراتها في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

ورغم ذلك، توجد محاذير مهمة تشوب أجواء التفاؤل بشأن تكامل إفريقيا جنوب الصحراء – أغلبها يشير إلى أن القارة لا يزال أمامها طريق طويل حتى تصل إلى التكامل التام. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الجانب الأكبر من التجارة البيئية في المنطقة يتسم بدرجة عالية من التركيز، فعشرة

في الاقتصادات الأكبر. وبغض النظر عن التعافي الحالي، فبإمكان بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن تبني على منافع الروابط الإقليمية مع تقليص المخاطر المصاحبة لها.

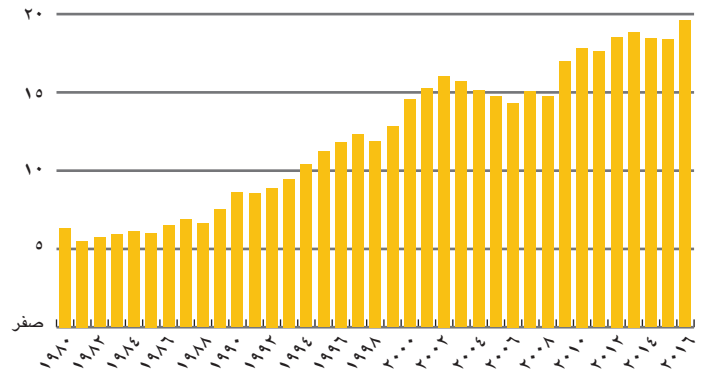
دور التجارة

كانت التجارة أبرز قنوات التكامل بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث سجلت كثافة متزايدة بمرور الوقت. فمنذ الثمانينات، زاد نصيب الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ثلاثة أضعاف (انظر الرسم البياني ٢). وتحظى إفريقيا جنوب الصحراء حاليا بالنصيب الأكبر من التكامل التجاري البيئي الإقليمي على مستوى الأسواق

اتجاه صاعد

زاد نصيب الصادرات الإقليمية من مجموع صادرات إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من ثلاثة أضعاف في العقود الأخيرة.

(التجارة الإقليمية % من إجمالي التجارة)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الحسابات على أساس المتوسطات المرجحة في كل عام.

البيئية في إفريقيا جنوب الصحراء. وغالبا ما تكون البلدان ذات التكامل البيئي الإقليمي المكثف بلدانا أصغر وتستورد نسبا كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لجيرانها، ومن ثم يمكن أن تكون مصدرا كبيرا للتداعيات على المستوى دون الإقليمي. ويصدق هذا على وجه الخصوص في حالة بلدان غرب إفريقيا، مثل بوركينا فاسو وغانا ومالي، وهي أسواق مقصد كبيرة لصادرات تبلغ قيمتها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لبعض شركائها التجاريين.

وتكشف نظرة فاحصة إلى التوزيع الجغرافي للتجارة في إفريقيا جنوب الصحراء عن وجود تركّز دون إقليمي ملحوظ. فالتجارة داخل الاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا (SACU) تمثل وحدها نصف إجمالي التجارة البيئية الإقليمية لإفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، تمثل التجارة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) وجماعة شرق إفريقيا (EAC) والاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا (SACU) أكثر من ٧٠٪ من التجارة البيئية الإقليمية لبلدانها الأعضاء. وفي منطقتي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، تمثل التجارة داخل كل منهما نحو ٥٠٪ من تجارتها البيئية الإقليمية (انظر الرسم البياني ٣). وبالقيمة المطلقة، تشكل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) والاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا (SACU) أكثر من ٧٠٪ و ٥٠٪، على الترتيب، من إجمالي تجارة إفريقيا جنوب الصحراء (انظر الرسم البياني ٤).

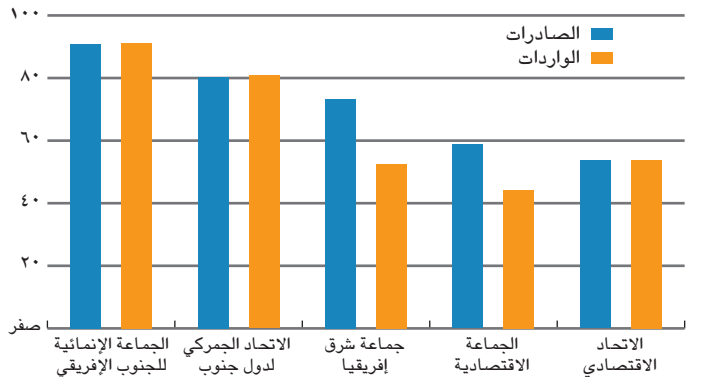
ومن الملاحظ أن انتشار التجارة بين البلدان المتجاورة في إفريقيا جنوب الصحراء تفسره حقيقة أن التجارة الثنائية تعوقها المسافة والتباينات الثقافية والاجتماعية – أي أن التجارة تزداد صعوبة كلما بعدت المسافة عن المنطقة دون الإقليمية للبلد المعني. بل إن هذه الحواجز أكثر انتشارا في إفريقيا جنوب الصحراء منها في بقية أنحاء العالم، رغم أنها ظاهرة عالمية. ولا غرابة إذن في أن زيادة التجارة بين بلدان الجوار كانت محركا قويا لنمو التجارة في المنطقة. فحوالي نصف النمو الذي شهدته التجارة الإقليمية في الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦ ينبع من هذا النوع من التكامل التجاري – وهي نتيجة قوية على وجه الخصوص في جماعة شرق إفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC).

ولا يشكل النمط العام للتكامل انعكاسا للقرب الجغرافي فحسب، بل هو انعكاس أيضا لقيود البنية التحتية وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية وانخفاض الحواجز غير الجمركية داخل المناطق دون الإقليمية. ونظرا لأنها غير متطورة، فإن التجارة بين المناطق دون الإقليمية تحمل أعظم الإمكانيات لمزيد من التكامل. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي وقعتا بلدان من أنحاء القارة يمكن أن تكون الانطلاقة الأولى لموجة جديدة من التكامل الأعمق.

التجارة دون الإقليمية

التجارة داخل التكتلات النقدية والمجموعات الإقليمية الأخرى تشكل نصيب الأسد من التجارة داخل إفريقيا جنوب الصحراء.

(الصادرات دون الإقليمية % من الصادرات لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

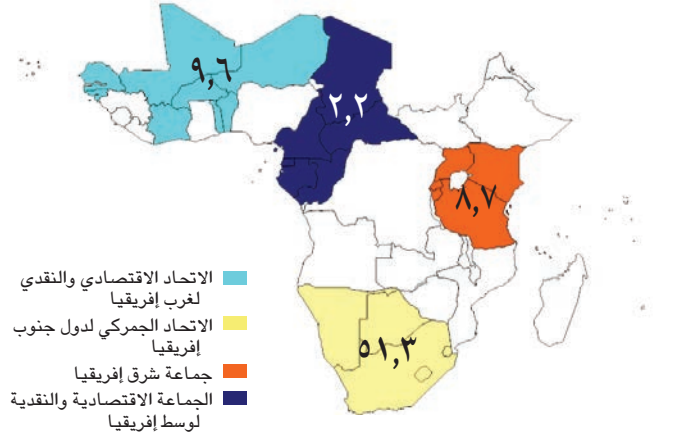
من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تمثل ٦٥٪ من إجمالي الطلب الإقليمي على الصادرات البيئية الإقليمية، وبإمكانها توليد أكبر التداعيات الإقليمية بوصفها أسواق المقصد لمعظم التجارة البيئية الإقليمية. ويشمل ذلك اقتصادات كبرى مثل جنوب إفريقيا والبلدان المجاورة لها، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن المفاجأة أنه يستثنى بلدانا أخرى، مثل أنغولا ونيجيريا، اللتين تستوردان غالبا من بقية أنحاء العالم.

وفي أرجاء القارة، هناك جيوب صغيرة من التكامل البيئي الإقليمي المكثف، رغم أن حصص الاستيراد صغيرة نسبيا مقارنة بحصص اللاعبين الكبار وبمجموع الصادرات

التجارة بين البلدان المتجاورة

القرب المكاني وأوجه التشابه الثقافية واللغوية يفسران انتشار التجارة البينية الإقليمية في إفريقيا.

(الصادرات الإقليمية % من مجموع الصادرات لإفريقيا جنوب الصحراء)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تكون الانطلاقة الأولى لموجة جديدة من التكامل الأعمق.

غير أن إمكانية حدوث صدمات اقتصادية ينبغي أن تحفز صانعي السياسات على مضاعفة الجهود لمواجهة مخاطر التداعيات. وثمة حاجة لاستراتيجيات تحقق التحول الهيكلي لتعزيز التنوع وتوفير الحماية من التداعيات الناجمة عن الاعتماد المفرط على عدد قليل جدا من المنتجات والشركاء. وتعد شبكات التجارة الأعمق، على النحو الذي تتوخاه اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تطورا مشجعا في هذا الصدد، إذ بإمكانها مساعدة البلدان على التجارة في عدد أكبر من المنتجات مع شركاء أكثر تنوعا. وينبغي للحكومات أن تبني هوامش وقائية وأن تراقب وتنظم الروابط العابرة للحدود - في القطاع المصرفي والمالي، على سبيل المثال - لتهيئة المناخ للنمو والاستقرار. ^{FD}

فرانسيسكو أريزالا اقتصادي في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، و**ماتيو بيلون** اقتصادي في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي، و**ومارغو ماكدونالد** اقتصادية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

يستند المقال إلى المذكرة التالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن التداعيات. "Regional Spillovers in Sub-Saharan Africa—Exploring Different Channels," by Francisco Arizala, Matthieu Bellon, Margaux MacDonald, Montfort Mlachila, and Mustafa Yenice

وهناك سبب قوي آخر للتكامل البيني الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ثروة الموارد الطبيعية. فقد تبين أن أنماط التجارة في أي بلد تتأثر كثيرا بوزن الموارد الطبيعية الناضبة في الاقتصاد.

أما البلدان غير كثيفة الموارد فمعرضة بقوة للطلب الإقليمي: إذ تشكل الصادرات البينية الإقليمية ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، أو ٣٠٪ من إجمالي الصادرات، في المتوسط. وهناك أنماط مشابهة تبديها البلدان غير كثيفة الموارد النفطية، وإن كان بدرجة أقل بقليل.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن الوضع مختلف في البلدان المصدرة للنفط. والاختلاف صارخ - فمتوسط الصادرات من البلدان المصدرة للنفط إلى بقية العالم يبلغ ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تمثل الصادرات البينية الإقليمية ١,٥٪ فقط. وهكذا فإن تلك البلدان محصنة من التداعيات الإقليمية لكنها أكثر عرضة للتداعيات العالمية.

عوامل معقدة تمارس تأثيرها

والتكامل التجاري لا ينشأ في فراغ. فالعوامل المحركة كالتي تدعم وتعزز التجارة البينية الإقليمية تعمل أيضا على توثيق الروابط المالية البينية الإقليمية. وقد واصلت البنوك العاملة في إفريقيا جنوب الصحراء توثيق روابطها المالية الإقليمية منذ عام ٢٠٠٧، في الوقت الذي غادرت فيه البنوك الأوروبية والأمريكية المنطقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. كذلك يعني التطوير المالي والتكنولوجي الجاري أن إرسال تحويلات العاملين عبر أرجاء المنطقة يصبح أقل تكلفة، وهو ما أدى إلى تزايد التدفقات الإقليمية من هذه التحويلات. ويمكن أن يشكل هذا نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان.

ويمكن أن تكون لقرارات سياسة المالية العامة آثار عابرة للحدود على الأسعار والاستثمار في البلدان التي تطبق التجارة الحرة أو في الحالات التي تكون فيها الحدود قابلة للاختراق. ومن الملاحظ أن قنوات التداعيات الإضافية هذه تزداد عمقا، تماما كالتجارة، لكنها لاتزال مؤثرة وخاصة على المستوى دون الإقليمي.

وعلى المدى المتوسط، تعني زيادة التكامل عبر هذه القطاعات المختلفة إتاحة سوق أكبر للأعمال التجارية، والمؤسسات المالية، والمُصدِّرين لبناء علاقات جديدة بالعملاء عبر الحدود. وهي تعني أيضا إتاحة فرص أكبر للمؤسسات المالية كي تقدم خدماتها لمن يعانون قصورا في الخدمات المالية ومن لا يحصلون على أي من هذه الخدمات، وتمكين العاملين في الخارج من إعالة أقاربهم في الوطن من خلال التحويلات المالية.

إن إفريقيا جنوب الصحراء لاتزال قارة تتمتع بإمكانات هائلة. ولأن جانبا كبيرا من تكاملها لا يزال مركزا في المستوى دون الإقليمي، فأمامها الفرصة لتحقيق تكامل أعمق. ومن المتوقع أن يتسارع التقدم في هذا الاتجاه إذا نُفِّذت الاتفاقية الموقعة مؤخرا لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.